

بشماش الرئم الراهيم باسم الشعب مجلس الدولة محكمة القضاء الإداري (الدائسة الثانية)

بالجلسة المنعقدة علناً يوم الأحد الموافق ٢٠/٦/٧ ٢ م . برناسة السيد الأستاذ المستشار / فتحي إبراهيم محمد توفيق

/ إسراهيم عبد الغني مجد على / حامد محمد محمود محمد / خالد إيهاب سرحان / احمد عبد النبي أصدرت الحكم الآتي :

وعضوية السيد الأستاذ المستشار وعضوية السيد الأستان المستشار وحضور السيد الأستاذ المستشار وسكرتارية السيد

في الدعوى رقم ٣٥٩٣٩ لسنة ٧٢ ق . م المقامة من

أ. مجدي الحسيني الدسوقي
 منال صبلاح الدين الملا
 غادة عماد فكري بخيت

وزير الموارد المانية والري بصفته
 نقيب المهندسين بصفته
 الوقائع

أقام المدعون دعواهم بموجب عريضة أودعت قلم كتاب المحكمة بتاريخ ٢٠١٨/٤/١ ، طلبوا في ختامها الحكم: بقبول الدعوى شكلا، وبوقف تنفيذ قرار مجلس نقابة المهندسين المنعقد في ٢٠١٨/٤/١ بتشكيل هيئة المكتب لبطلان انعقاد المجلس وبطلان قرار نقيب المهندسين بدعوة له دون تمثيل الشعب المنتخبة عام ٢٠١٨ وما يترتب على ذلك من آثار أخصها عدم دعوة ممثلي الشعب المنتخبين لعام ٢٠١٨ لمجلس النقابة على أن ينفذ الحكم بمسودته ، وفي الموضوع بإحالة الدعوي لهيئة مفوضي الدولة لإعداد الرأي القانوني تمهيدا المحكم بالغاء القرار المطعون عليه ، وما يترتب على ذلك من آثار.

وذكر المدعون شرحا لدعواهم أنه بتاريخ ٢٠١٨/٤/٣ صدر قرار نقابة المهندسين بدعوة مجلس النقابة العامة للانعقاد يوم ٢٠١٨/٤/١١ وأسس الدعوة على نتيجة الانتخابات لعام ٢٠١٨ للنقابة، إلا أنهم فوجئوا بتجاهل النقيب للاعضاء المنتخبين من الجمعية العمومية للشعب العامة للنقابة لعام ٢٠١٨، وقام بتوجيه الدعوة لاعضاء الشعب المنتهية ولايتهم بانقضاء مدة أربع سنوات، أو ممن لم يوفقوا بانتخابات عام ٢٠١٨، على زعم من أنهم أعضاء سابقين بمجلس النقابة، وذلك استنادا للحكم رقم ٢٦١ اسنة ٢٠١٨ الصادر من محكمة الأمور المستعجلة بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٨ والقاضي بوقف إعلان نتيجة الشعب التي أجريت في ٢٠١٨/٢/٢٣ ووقف جولة الإعادة المقرر لها يوم ٢ مارس عام ٢٠١٨ على على مقعد رئيس نقابة القاهرة، وقد تمت انتخابات الشعب العاملة للنقابة يوم ٢٠١٨/٢/٢٣ وأعلنت نتيجتها يوم على القرار المطعون فيه مخالفته احكام القائد من المدعى عليه الأول ، ونعي المدعون على القرار المطعون فيه مخالفته احكام القائد المنتفية المنافقة الذكر.

المدعون على القرار المطعون فيه مخالفته احكام القان وتعلق المنافعة الذكر.
ونظرت المحكمة الشق العاجل من الدعو على الحكو الفند بمعاضر جلساتها، حيث قدم الحاضر عن المدعين خمس حواف مستندات، وقدم النانب عن الدول المنافقة المدعى عليها ثلاث حوافظ مستندات ومذكرة دفاع، ويجلسة ١٧/١١/١١ ٢ قرر المنافقة الدعوى إلى هينة مفوضى الدولة لتحضيرها وإعداد تقرير بالرأي القانوني فيها.

وأودعت هينة مفوضي الدولة تقريرا بالراي القانوني في الدعوي، ارتات في ختامه الحكم: بقبول الدعوي شكلا،

وفي الموضوع بالغاء القرار المطعون فيه.

ونظرت المحكمة الدعوى على النحو الثابت بمحاضر جامعاتها حيث قدم النائب عن الدولة مذكرة دفاع، وقدم الحاضر عن النقابة المدعى عليها اربع حوافظ مستندات ومذكرة دفاع، وبجلسة ٢٠٢٠/٢/١٦ قررت المحكمة إصدار

ناتب رئيس مجلس الدولة

ورئــــيس المحكمـــــة ناتب رئيس مجلس الدولة

ناتب رئيس مجلس الدولة

مفروض الدولية

أمين سير المحكمية

المراد الماع، وبعلمه ١١٨٨

تابع الحكم في الدعوى رقم ٣٩٩٥٩ لسنة ٧٧ ق .

الحكم بجلسة ٢٠٢٠/٤/١٩ ونظرا لصدور قرار رئيس مجلس الدولة رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بمناسبة وباء فيروس كورونا المستجد (covid ۱۹) تقرر مد أجل النطق بالحكم لجلسة اليوم إداريا ، وفيها صدر الحكم وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه لدى النطق به.

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات وبعد المداولة قانونا.

من حيث إن المدعين يطلبون الحكم ـ وفقا للتكييف القانونلي الصحيح ـ بقبول الدعوى شكلا، وبوقف تنفيذ ثم الغاء قرار نقيب المهندسين بالدعوة لانعقاد مجلس النقابة العامة يوم ٢٠١٨/٤/١١، فيما تضمنه من عدم دعوة الأعضاء المنتخبين للدورة ٢٠٢٢/٢٠١٨، مع ما يترتب على ذلك من أثاراً أخصها بطلان تشكيل هيئة المكتب، وإلزام الجهة الإدارية المصروفات.

ومن حيث إن الدعوى استوفت سائر أوضاعها الشكلية المقرارة قانونا فإنها تكون مقبولة شكلا.

ومن حيث إنه عن الموضوع فإن المادة (٢٠) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشان نقابة المهندسين، تنص على أن " لموزير الري أن يطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية أو قرارتها أو في انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة المكملين وذلك بتقرير يودع قلم كتاب محكمة القضاء الإدار في يمجلس الدولة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغه بقرارات الجمعية العمومية، أو بنتيجة الانتخاب.

كما يجوز لمائة عضو على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية الطعن أمام المحكمة المذكورة في تلك القرارات في صحة انعقاد الجمعية وفي انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة المكملين خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية وذلك بتقرير مسبب ومصدق على الإمضاءات الموقع بها عليه من الجهة المختصة، وإلا كان الطعن غير مقبول شكلا.

وتفصل محكمة القضاء الإداري في الطعن على وجه الاستعجال في جلسة غير علنية وذلك بعد سماع اقوال ناتب عن هيئة قضايا الدولة وأقوال النقيب أو من ينوب عنه وأحد الاعضاء مقدمي الطعن أو من يمثله. ويصدر الحكم في الطعن في جلسة علنية."

وتنص المادة (٢١) من ذات القانون على ان " إذا حكم بقبول الطعن المشار إليه في المادة السابقة بطلت قرارات الجمعية العمومية وأعيدت دعوتها إلى الاجتماع في مدى ثلاثين يوما من تاريخ قبول الطعن.

وتدعى كذلك في حالة الحكم ببطلان عملية الانتخاب بالنسبة إلى النقيب أو خمسة فأكثر من أعضاء مجلس النقابة في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ الحكم بالبطلان فإذا كان عدد من ابطل انتخابه اقل من ذلك حل محله من يليه من المرشحين."

وتنص المادة (٢٢) من ذات القانون، والمعدلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٠، على أن " يؤلف مجلس النقاية من النقيب وعدد لا يقل عن خمسة وأربعين عضوا ولا يزيد على اثنين وستين عضواً من المقيدين بجدول النقابة قبل أول يناير من سنة الانعقاد ويتعين أن يكون بمجلس النقابة ممثلون لكل شعبة - يختارهم مجلسها - كما يتعين أن يكون بهذا المجلس رؤساء النقابات الفرعية يكملهم أعضاء أخرون تنتخبهم الجمعية العمومية ولا يكون الاجتماع صحيحاً إلا إذا حضره أغلبية الأعضاء المنتخبين من الشعب والجمعية العمومية للنقالة.

ويبين النظام الداخلي عدد ممثلي كل شعبة وعدد الأعضاء المكملين الذبن ينتخبهم أعضاء الجمعية العمومية للنقابة على مستوى الجمهورية."

(وقد صدر المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة فيمًا نصت عليه من أن يكون الطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية للنقابة، وفي انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة المكملين، من مانة عضو على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية، بالنسبة للنقابة العامة، ومن خمسين عضوا على الأقل، بالنسبة للنقابة الفرعية، ومصدق على الإمضاءات، الموقع بها على التقرير به في الحالين، من الجهة المختصة، بمقتضى حكم المحكمة رقم ١٣٢ لسنة ٣٧

الإمصادات؛ الموقع بها على التعرير به في الحالين، من الجهة المحتصد، بمعصى حدم المحتمة رم المعدمة ومن المحتمة وتناسبة دستورية المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٠-٢-١١ والمينا المادة (٢٥) من ذات القانون على أن " ينتخب معدولية التياب المنادوق وأمينا مساعدا وأمينا المسادوق والمينا مساعدا وأمينا المسادوق والمينا مساعدا المسادوق والمينا المسادوق والمينا المسادوق والمينا المسادوق والمينا والمسادوق والمينا المسادوق والمينا والمسادوق يزيد على اثنين وسئين عضوا خلاف النقيب، وحدد مذكر عضوية المجلس بان تكون اربع سنوات تنتهي بعد سنتين



عضوية نصف أعضائه عن طريق القرعة التي تجرى بين أعضاء المجلس لإنهاء عضوية ستة منهم، على أن تجرى الانتخابات بعد انتهاء هذه المدة لاختيار عدد مساو لمن تضمنتهم هذه القرعة، على أن يقوم المجلس المنتخب بعقد اجتماع لتشكيل هيئة المكتب والتي تتكون من النقيب و وكيلين وأمينا عاما وأمينا مساعدا وأمينا للصندوق وأمينا مساعدا للصندوق.

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ١٠١٨/٢/٢٣ أجريت انتخابات النقابة العامة للمهندسين على مستوى الشعب ـ التجديد النصفي ـ وأعلنت نتيجتها بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٧ وأسفرت عن فوز المدعين وأخرين، وكان بعض أعضاء الجمعية العمومية للنقابة قد أقاموا الدعوى رقم ٤٦١ لسنة ٢٠١٨ مستعجل القاهرة امام محكمة القاهرة للامور المستعجلة بطلب وقف إعلان نتيجة انتخابات مجلس النقابة الفرعية للمهندسين بالقاهرة والشعب التي أجريت يوم ٢٠١٨/٢/٢٣ ووقف إجراءات انتخابات الإعادة على مقعد نقيب المهندسين بالقاهرة الفرعية، واستمرار مجلس إدارة نِقابة المهندسين الفرعية بالقاهرة الحالي لحين الفصل في البلاغ المقدم للنيابة العامة بشأن واقعات التزوير التي شابت العملية الانتخابية محل العريضة رقم ١٤٦ بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٧ عرائض نيابة شرق القاهرة الكلية، وبجلسة ٢٠١٨/٢/٢٨ حكمت المحكمة في مادة مستعجلة بوقف إجراءات الثخابات الإعادة على مقعد نقيب المهندسين بالقاهرة الفرعية ووقف إعلان نتيجة انتخابات مجلس النقابة الفرعية للمهندسين بالقاهرة والشعب التي أجريت يوم ٢٠١٨/٢/٢٣ مع استمرار تولى مجلس إدارة نقابة المهندسين الفرعية بالقاهرة الحالى إدارة شنون النقابة لحين الفصل في البلاغ المقدم إلى النيابة العامة والمقيد برقم ١٤٦ بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٧ عرائض نيابة شرق القاهرة الكلية، ثم أقيم الاستنناف رقم ٢٣٨ لسنة ٢٠١٨ مستأنف مستعجل القاهرة بالطعن على الحكم الصادر في الدعوي المشار إليها آنفا وبجلسة ٢٠١٩/٦/٢٩ حكمت المحكمة في مادة مستعجلة باعتبار الاستئناف كان لم يكن، كما أقيمت القضية رقم ٢٣٦ لسنة ٢٠١٨ تنفيذ موضوعي القاهرة بطلب عدم الاعتداد بالحكم المشار إليه، وبجلسة ٢٠١٨/١٠/١ حكمت المحكمة برفض الدعوي، كما أقيم الإشكال رقم ٣٨٥ لسنة ٢٠١٨ أمام محكمة شمال القاهرة الابتدانية وبجلسة ٢٠١٨/٣/٢١ حكمت المحكمة في مادة تنفيذ وقتية بقبوله شكلا، ورفضه والاستمرار في تنفيذ الحكم. وبناء على تلك الأحكام عقد مجلس النقابة العامة للمهندسين اجتماعه الأول بتاريخ ٢٠١٨/٤/١ - المطعون فيه ـ وتم تشكيل هيئة مكتب مجلس النقابة، ولم تتضمن الدعوة أو الاجتماع الأعضاء المنتخبين ممثلي الشعب لعام ٢٠١٨، وتمت دعوة وحضور الأعضاء المنتهية ولايتهم بدلا منهم، استنادا إلى الحكم الصادر من محكمة الأمور المستعجلة على النحو السالف بيانه، ومن ثم يكون السبب الذي صدر استنادا إليه القرار المطعون فيه هو محل النظر في الدعوي الماثلة.

ومن حيث إن المستقر عليه - بلا جدال - أن نقابة المهندسيان تعد من اشخاص القانون العام، وهي مرفق عام مهني، وقد منحها القانون المشار إليه وهيئاتها، قدرا من السلطة العالمة، فإن القرارات التي تصدرها النقابة أو لجانها أو جمعيتها العمومية، هي قرارات إدارية، والمنازعة فيها تكون إدارية بطبيعتها، ومن ثم ينعقد الاختصاص بنظرها لمجلس الدولة، بهيئة قضاء إداري، طبقا لنص المادة (١٩٠) من الدستور، والمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧، وهو ما نص عليه قانون نقابة المهندسين صراحة بالمادة ٢٠ منه على ان الطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية أو قرارتها أو في انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة المكملين يكون أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة ، كما أن المادة المذكورة أشارت إلى صفة الاستعجال في طلب بطلان أو الغاء قرارات الجمعية العمومية حيث قررت (وتفصل محكمة القضاء الإداري في الطعن على وجه الاستعجال) ، كما أن قرار الدعوة لعقد الجمعية العمومية النقابة والصادرة عن مجلس نقابتها يعد قرارا إداريا مما تختص به محاكم القضاء الإداري.

ومن حيث إن الأصل في النصوص التشريعية ألا تحمل لجلى غير مقاصدها، وألا تفسر عباراتها على وجه يخرجها عن معناها، أو يما ينول إلى الالتواء عن سياقها، وأن القاضي يحتكم إلى النص التشريعي في غير معزل عن كامل نصوص التشريع، فإذا ما وضحت عبليات النص وإرادة المشراع التزم بها القاضي دون تأويل أو افتراض.

وبالبحث في مدي اختصاص وحير المرافعات وعلى قان مفاد نص المادة ٥٤ من قانون المرافعات وعلى ما جرى به قضاء محكمة النص الماليات المرافعات المؤلف ما جرى به قضاء محكمة النص الموست وعلى المرافعات الموضوعي بالتبعية للطلائل الموست وعلى الماليات عليه، يشترط للاختصاص بها أن يكون الإجراء المطلوب عاجلاً يخشى عليه من فوات الولت ولا يعلل الماليات ال

ومن ثم قان ولاية الفصل في الأمور المستعجلة هي ولاية قضائية في اساسها، والقضاء الكامل في مباشرتها وإن كان لا يفصل في أصل الحق إلا أنه يعميه مؤقتاً متى تحسن من تقدير أه لعناصر النزاع أن أحد الطرفين هو الأولى بالحماية فينشئ بينهما مركز أوقتياً يسمح بتحمل المواعيد والإجراءات التي يقتضيها الفصل في الموضوع فهو ليس ممنوعاً من

Som Som

تابع الحكم في الدعوى رقم ٣٩٩٥ لسنة ٧٧ ق.

بحث الحقوق المتذازع عليها ومدى آثارها. فالقاعدة إذا أن قاضى الأمور المستعجلة يحكم باتخاذ الإجراءات الوقتية في حدود اختصاص الجهة القضائية التي يتبعها.

فقضاء محاكم مجلس الدولة ومنها محاكم القضاء الإداري إذ يفصل في طلب وقف تنفيذ القرار الإداري عملاً بالمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة إنما يقوم بما يماثل وظيفة قاصى الأمور المستعجلة من الفصل في خصومة حقيقية هي الوجه المستعجل للنزاع، ويترتب على هذا التكييف، أن الدستور والقانون خولا هذا القاضي اختصاصات واسعة في كِل ما يتعلق بالتنفيذ فجعله مختصا دون غيره بالفصل في كل المناز عات المتعلقة بالتنفيذ سواء كانت مناز عات موضوعية أم وقتية، كما خوله سلطة قاضي الأمور المستعجلة عند قصلة في المُدارُ عات الوقتية و هي المناز عات التي يكون المطلوب

فلا يجوز الالتجاء إلى قاضى الأمور المستعجلة إذا كان الحق الموضوعي في الدعوي إنما يدخل ضمن الاختصاص الولاني لمحاكم مجلس الدولة، وقد أكدت محكمة النقض المصرية، على ما استقر عليه قضاء مجلس الدولة، من عدم اختصاص القضاء العادي بالغاء أو تأويل أو تعديل القرار الإداري، بل ذهبت إلى تعريفه المستقر عليه قضاء من أنه "القرار الذي تفصح به الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوانح بقصد إحداث أثر قانوني معين متى كان ممكناً وجانز قانوناً وباعثه مصلحة عامة "(الطعن رقع ١١١١٢ لسنة ٧٩ قضائية الدوائر المدنية ـ

هو ما استقرت عليه - كذلك - أحكام المحكمة الدستورية العليا - حتى قبل صدور الدستور الحالي - من أن "وحيث إن الدستور إذ عهد في المادة ١٧٢ منه إلى مجلس الدولة كهينة قضائية مستقلة بالفصل في المنازعات الإدارية والدعاوى التاديبية فقد دل بذلك على أن ولايته في شأنها ولاية عامة، وأنه أضحى قاضي القانون العام بالنسبة إليها، وقد رددت المادة • ١ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ هذه القاعدة الدستورية، مفصلة بعض أنواع المنازعات الإدارية. واتساقاً مع ذات القاعدة نص قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في الفقرة الأولى من المادة ١٥ منه على أنه "فيما عدا المنازعات الإدارية التي يختص بها مجلس الدولة، تختص المحاكم بالفصل في كافة المنازعات". وحيث إن المنازعة في تنفيذ حكم صادر من جهة القضاء الإداري - والتي تستهدف إما المضي في النَّنفيذ وإما إيقافه - وإن وصفت من حيث نوعها بأنها منازعة تنفيذ، إلا أن ذلك لا ينفي انتسابها - كاصل عام- إلى ذات جنس المنازعة التي صدر فيها ذلك الحكم، وبالتالي تظل لها الطبيعة الإدارية وتندرج بهذا الوصف ضمن منازعات القانون العام التي يُختص بنظرها القضاء الإداري؛ ولا يغير من ذلك نص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات على أختصاص قاضى التنفيذ - باعتباره شعبة من شعب القضاء العادي - بمنازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية، إذ هو من قبيل الاختصاص النوعي وبالتالي ينصرف هذا الحكم إلى منازعات التنفيذ التي تختص باصلها جهة القضاء العادي دون أن تجاوزها إلى اختصاص محجوز لجهة القضاء الإداري. (حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ١١ لسنة ٢٠

واستجابة من المشرع الدستوري لتلك القواعد المحددة للاختصاص الولاني بين جهتي القضاء الإداري والعادي فقد ورد النص في المادة ١٩٠ من الدستوري الحالي ٢٠١٤، بالنص صراحة على أن "مجلس الدولة جهة قضائية مستقلة، يختص دون غيره بالفصل في المنازعات الإدارية، ومنازعات التنفيذ المتعلقة بجميع احكامه" لفض أي نزاع بين جهتي القضاء فيما يتعلق بمسالة الاختصاص الولاني بمناز عات التنفيذ أو مناز عات الأمور المستعجلة.

ومن حيث إن مفاد جميع ما تقدم أن الأصل أن قاضي الأمور المستعجلة محوط بحدود اختصاص الجهة القضائية التي يتبعها فلا يجوز له الحكم باتخاذ إجراءات وقتية تتعلق بحق النزاع فيه من الهتصاص جهة قضانية غير

ومن حيث إنه ترتيبا على ما تقدم، ولما كان الحكم الصادر من محكمة الأمور المستعجلة في الدعوي رقم ٤٦١ ومن حيث إنه بربيبا على ما نقدم، ولما حال المحدم الصدار من محدم الأمور المستحدة في السنوي رحم ١٠٠٠ السنة ٢٠١٨ مستعجل القاهرة قضي حاصية المهادسين التخابات الإعادة على مقعد نقيب المهادسين بالقاهرة الفرعية ووقف إعلان حدث المحداث النقابة الفرعية للمهادسين بالقاهرة والشعب التي اجريت يوم ١٠٠٨/٢/٢٢ وأسس اختصاص الإنهاب النهاب التي استنادا إلى توافر حالة الاستعجال ووجود ضرر قائم من استمرار العملية الانتخابية، كما تناب المحداث المناب التعديد التعدرة الابتدائية مستعجل من الاستناف رقم ٢٠١٨ السنة ٢٠١٨ بجلسة ٢٠١٨ و بكن، استنادا إلى عدم حضور المستانف جلسات المحكمة، القضية رقم ٢٣٦ لسلة ٢٠١٨ تنفيذ موضوعي القاهرة بطلب عدم الاعتداد بالحكم الدين الدين على الاستنادا المناب عدم الاعتداد بالحكم الدين الدين على الدين الدين على الدين الدين الدين الدين الدين الدين الذين الدين الدين الدين الدين الدين الدين الدين الذين الدين الدين الذين الدين الذين الدين الدين الدين الذين الدين الذين الدين الدين الذين الدين الدين الذين الدين الدين الدين الذين الدين الذين الدين الدين الدين الذين الدين الدين الذين الدين الذين الدين الذين الدين الذين الدين الدين الذين الدين الدين الذين الدين الدين الذين الدين الدين الدين الدين الدين الدين الدين الدين الذين الدين ا المشار إليه، وبجلسة ٢٠١٨/ ١/٨ حكمت المحكمة وأفض الدعوي، كما قضت محكمة الأمور المستعجلة في القضية رقم ٢٣٦ لسنة ٢٠١٨ تنفيذ موضوعي القاهرة بجلطة ١٨/١٠/٢٨ برفض طلب عدم الاعتداد بالحكم استنادا إلى أن الحكم الصلار في الدعوي رقم ٤٦١ أسنة ١٨٠١٨ لم يصبح نهائيا الأقامة الاستنداف المشار إليه، ثم صدر حكم محكمة



تابع الخكم في الدعوى رقم ٢٩٩٥٩ لسنة ٧٣ ق .

جنوب القاهرة الابتدائية في الاستنداف رقم ٣٦٣ سنة ٢٠١٨ تنفيذ مستانف مستعجل، بجلسة ٢٠١٨/١٢/٣٠ برفض

الاستنناف وتأبيد الحكم المستأنف

ومن ثم فإن تلك الأحكام لا تحوز أية حجية، لصدورها من جهة قضائية غير مختصة ولانيا، فضلا عن ذلك فإن البين من الأوراق أن السبب الذي ارتكنت إليه محكمة الأمور المستعجلة في حكمها الأول وهو إقامة الشكوى رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٨ عرائض مدينة نصر، فإن الثابت أن ذلك البلاغ قيد برقم ٢٥٣٠ لسنة ٢٠١٨ إداري مدينة نصر وتم التصرف فيه بالحفظ بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢

ومن حيث إنه من كل ما تقدم، ولما كانت انتخابات نقابة المهندسين العامة قد أجريت بتاريخ ٢٠١٨/٢/٣٣ على مستوي الشعب التجديد النصفي وأعلنت نتيجتها بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٧ وأسفرت عن فوز المدعين وأخرين، وتم اعتماد نتيجتها، ومن ثم فإن ذلك القرار إذ لم يصدر حكم من محكمة القضاء الإداري المختصة ولانيا وفقا لحكم المادة (٢٠) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين، بوقف تنفيذه أو إلغانه، فمن ثم يكون قانما ومرتبا أثاره القانونية، ويكون اجتماع مجلس نقابة المهندسين العامة يوم ٢٠١٨/٤/١١، فيما تضمنه من عدم دعوة الأعضاء المنتخبين للدورة ويكون اجتماع محلس النقابة، قد جاء مخالفا لأحكام القانون، وواجب الإلغاء وما صدر عنه من قرار بتشكيل هيئة المكتب، وهو ما تقضى به المحكمة.

ومن حيث إن من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملا بحكم المادة (١٨٤) مرافعات، ومبلغ مانة جنيه أتعاب محاماة وفقا لحكم المادة ١٨٧ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ والمستبدلة بالقانون رقم ١٤٧

لسنة ٢٠١٩.

فلهذه الأسياب

حكمت المحكمة: بقبول الدعوي شكلا، وفي الموضوع بالغاء القرار المطعون فيه، مع ما يترتب على ذلك من أثار، على النحو المبين بالأسباب، وألزمت النقابة المدعي عليها المصروفات وأتعاب المحاماة.

المبين بالأسباب، وألزمت النقابة المدعي عليها المصروفات وأتعاب المحاماة.
بنيس المحكمة
ما عروسير
على المرتب المحكمة
على المرتب وأبر مغلطاه المحكمة

My with Book

عارة محارفكرى بخيث

2109/261/2021 2109/2015

الصورة لعصيتر لاكس